

## مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9467

الإثنين، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون/السيد داي بينغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغنيفا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة العوضي
	البرازيل	السيد فرانسوا دانيز
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاروكي
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2023/777)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

### تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2023/777)

الرئيس (تكلم بالـصينية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثلي السودان وجنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، والسيدة هانا سيروا تيتيه، المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى القرن الأفريقي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/777 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، بما في ذلك دعم البعثة للألية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وسأعتم هذه الفرصة لإطلاع الأعضاء على آخر التطورات السياسية والأمنية والإنسانية، بما في ذلك أثر القتال الدائر في السودان.

لقد أدى اندلاع النزاع المسلح في السودان في نيسان/أبريل إلى انقطاع العلامات المشجعة على الحوار بين السودان وجنوب السودان التي شهدناها في وقت سابق من عام 2023. وعلّق ذلك، فعلياً، العملية السياسية المتعلقة بالوضع النهائي لأبيي والمسائل الحدودية. ولا تزال الأمم المتحدة، بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، على

استعداد لدعم استئناف الحوار وتقوم برصد الحالة لتحديد الظروف التي قد تسمح بذلك. وستعرض المبعوثة الخاصة هانا تيتيه على المجلس معلومات إضافية عن آخر التطورات المتعلقة بالعملية السياسية بين السودان وجنوب السودان، بالإضافة إلى قضايا إقليمية أخرى.

أدت الأزمة السودانية إلى تدفق النازحين في أبيي. وقد سجل شركاؤنا في المجال الإنساني، في سوق أميت، لجوء أكثر من 9 000 شخص هرباً من القتال. وكانت البعثة قد لاحظت فعلاً زيادة في تداول الأسلحة في أبيي، وهو أمر تقاوم ربما بسبب الحالة في السودان. كما تسبب النزاع في صعوبات اقتصادية لسكان أبيي نتيجة انقطاع تدفق السلع الأساسية، وكثير منها يأتي من الشمال. واضطرت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أيضاً إلى تعديل طرق انتشارها وترتيبات إمداداتها بما يتماشى مع الواقع الجديد.

وقد واجهت القوة تحديات ناجمة عن القتال في جنوب كردفان ومنطقة عمليات الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، ومنها القيود المفروضة على التحركات الجوية التي عرقلت جهود كفالة إعادة الإمداد بشكل آمن ومواصلة تنفيذ ولاية الآلية. ونحن ممتنون للغاية للالتزام البلدان المساهمة بقوات، كونه سهل استمرار وجود الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في ظل ظروف صعبة. كما واجهت الآلية تحديات خطيرة في كادقلي، في السودان، بسبب الأزمة المستمرة ولا تزال غير موجودة في مقر القطاع I في قوك مشار، في جنوب السودان والمناطق المرتبطة به بعد انسحابها القسري في عام 2021. وما زلنا على تواصل مع حكومة جنوب السودان بشأن هذه المسألة وقد دعوناها إلى التعاون لإعادة إرساء وجود الآلية هناك.

وفي حين توقفت الدوريات الجوية بسبب القيود المفروضة على المجال الجوي، لا يزال أفراد الآلية في أماكنهم مع استمرار عمليات الرصد البري في المنطقة الحدودية. ووسط انعدام الأمن الإقليمي، يظل دعم العلاقات البناءة بين البلدين في ما يتعلق بحدودهما المشتركة أولوية هامة بالنسبة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

ولا يزال استهداف أفراد القوة يشكّل مصدر قلق بالغ. فخلال الأشهر الستة الماضية، تعرّض حفظة السلام للهجوم والإصابة في

المشتركة، في غياب جهاز شرطة أببي، على النحو المتوخى في اتفاق عام 2011. ولا تزال البعثة تواجه تحديات في هذا الصدد، بما في ذلك عدم نشر أفراد شرطة إضافيين وثلاث وحدات شرطة مشكلة صادر بها تكليف من مجلس الأمن. وستكون هذه الأصول قيمة جدا لتعزيز سيادة القانون في أببي، لا سيما وسط تدفق المشردين بسبب الأزمة في السودان. وتواصل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي إشراك السلطات المعنية في هذا الصدد.

وتواصل القوة إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين في عملها، بما في ذلك عن طريق زيادة تعيين الموظفين والاحتفاظ بهن وتعزيز مشاركة المرأة في الهياكل المحلية لإدارة النزاعات. وفي حزيران/يونيه، أطلقت البعثة شبكة المرأة التابعة لشرطة الأمم المتحدة كمندى لتبادل الخبرات وزيادة الوعي بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات السلام وتعزيز تنفيذ ولاية المرأة والسلام والأمن. ومع ذلك، لا يزال عدد النساء في وحدات القوة منخفضاً، إذ لا يتجاوز 7 في المائة، وندعو إلى دعم البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في العمل مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي من أجل إعطاء الأولوية لنشر النساء.

وقد أخرجت الأزمة في السودان استكمال إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة من بعثة يساهم فيها بلد وحيد بقوات إلى قوة لحفظ السلام متعددة الجنسيات تابعة للأمم المتحدة، حيث تعطل نشر الأفراد والمعدات وتحول إلى الطريق الجنوبي الأطول. ومع ذلك، نتوقع وصول ما تبقى من القوات والمعدات المملوكة للوحدات وأن تصل البعثة إلى قدرتها التشغيلية الكاملة بحلول الربع الأول من عام 2024. وفي غضون ذلك، يقوم حفظة السلام في القوة بتنفيذ ولاية البعثة باقتدار مستخدمين المعدات التي تكملها عند الاقتضاء معدات مملوكة للأمم المتحدة.

ويتمثل أحد التحديات المستمرة التي تواجه البعثة في وجود حوالي 200 من أفراد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في جنوب أببي، وما يقدر بنحو 60 من أفراد شرطة النفط السودانية في شمال أببي. كما أدى هذا الوجود، الذي

ثلاث مناسبات. ولحسن الحظ، فإن وضع هؤلاء الزملاء مستقر الآن. وأعرب عن امتناني ودعوتي لهم ولأسرهم ولحكوماتهم. فسلامة حفظة السلام التابعين لنا أولوية قصوى، والتحقيقات في تلك الهجمات جارية. وعملت البعثة على تيسير تقديم المساعدات الإنسانية إلى ما يقدر بنحو 220 000 من الأشخاص الضعفاء في الأجزاء الوسطى والجنوبية من أببي، بمن فيهم النازحون جراء الاشتباكات القبلية والفارون من القتال في السودان. وبينما يعمل الشركاء في المجال الإنساني على تقديم الدعم للمحتاجين، يجري أيضاً بذل الجهود لزيادة وجود العاملين في المجال الإنساني في شمال أببي، حيث أوجدت الأزمة السودانية تحديات كبيرة أمام نشر الأفراد والإمدادات.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت العلاقات بين القبائل في أببي متوترة. ففي حين انخفض العنف بين قبيلتي الدينكا نفوك والمسيرية إلى حد ما، بفضل دعم الوساطة الذي تقدمه القوة من خلال مبادرات محددة مثل مؤتمر ممرات الترحال الرعوي الذي عقد في نونق في وسط أببي في حزيران/يونيه، لا تزال هناك حاجة إلى مواصلة الجهود لمعالجة التوترات المستمرة وتعزيز المصالحة. وفي الوقت نفسه، لا يزال النزاع على الأراضي في الجزء الجنوبي من أببي الذي تحول إلى أعمال عنف بين الدينكا نفوك والدينكا تويج في شباط/فبراير 2022 مصدر قلق بالغ. وفي حين ساد هدوء جدير بالترحيب خلال الجزء الأول من الفترة المشمولة بالتقرير، أفيد عن وقوع اشتباكات جديدة على جانبي الحدود الجنوبية لأببي مع انحسار موسم الأمطار. ولا تزال القوة في حالة تأهب وتستجيب للإنذار المبكر الذي يوفره المجتمع المحلي، وتعمل بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لحماية المدنيين. كما قدمت القوة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بشكل مشترك الدعم لمبادرات المصالحة بين قبيلتي الدينكا نفوك والدينكا تويج، كتلك التي عقدت في واو، جنوب السودان، في آب/أغسطس. ونرحب بجهود الوساطة التي تبذلها حكومة جنوب السودان.

وتعمل البعثة على تعزيز سيادة القانون في أببي، بما في ذلك من خلال دعم شرطة الأمم المتحدة للجان حماية المجتمع ولجان الحماية

شهره السابع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية وأمنية واقتصادية وسياسية كبيرة تثير قلقا بالغاً لدى القيادة السياسية في جنوب السودان. في الواقع، بالإضافة إلى آلاف السودانيين الفارين من النزاع، عبر أكثر من 353 000 من العائدين واللاجئين المسجلين من السودان إلى جنوب السودان، في بلد يحتاج ثلثا سكانه بالفعل إلى المساعدة الإنسانية. ومع التطورات العسكرية في السودان، ومؤخراً استيلاء قوات الدعم السريع على مطار بليلة وحقل بليلة النفطي، تقترب المواجهة العسكرية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من الحدود مع أبيي والحدود مع جنوب السودان. ونظراً لقرب عدد من جماعات المسيرية من قوات الدعم السريع وحملات التجنيد التي يقوم بها الطرفان المتحاربين، فإن هذه التطورات العسكرية يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة على النسيج الاجتماعي لأبيي والتعايش الهش بالفعل بين قبيلتي الميسيرية والدينكا نفوك.

على الجبهة السياسية، ونظراً للمخاطر التي يشكلها النزاع السوداني على جنوب السودان، تستمر حكومة جنوب السودان في التواصل مع القادة الإقليميين والطرفين المتحاربين لدعم الجهود الرامية إلى تهدئة النزاع وتأمين وقف لإطلاق النار وتعزيز الحوار. وفي 4 أيلول/سبتمبر، زار الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، جوبا وناقش الجهود الرامية إلى حل النزاع. كما التقى أصحاب المصلحة السودانيون الآخرون، وبشكل خاص مالك عقار، نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي، وقادة قوات الدعم السريع، مع قيادة جنوب السودان في جوبا كجزء من جهود الوساطة التي يبذلها جنوب السودان. وعرض الرئيس سلفاً كبير مبادرات، الذي كان يعمل بنشاط مع السلطات المصرية بشأن التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوداني، التوسط بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية واقترح إجراء محادثات وجها لوجه في جوبا، لكن ذلك لم يتبلور. وفي الوقت نفسه، يواصل جنوب السودان ممارسة الحياد علناً وسط مخاوف بشأن أمن المنشآت النفطية وخطوط الأنابيب المستخدمة لتصدير نפט جنوب السودان عبر بورتسودان.

ولا يزال جنوب السودان، بصفته ضامناً لاتفاقية جوبا للسلام، يشعر بالقلق إزاء أهمية الاتفاق. وفي هذا الصدد، عقدت حكومة جنوب

يتناقض مع ولاية البعثة ومركز أبيي كمنطقة منزوعة السلاح وخالية من الأسلحة، إلى فرض قيود على حرية تنقل القوة. ولا نزال ندعو السلطات المعنية إلى انسحابها.

أخيراً، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريقاً الأمم المتحدة القطريان في السودان وجنوب السودان، بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة، تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك لأبيي، الرامي إلى تهيئة بيئة مواتية للتعايش السلمي. وقد تسببت أزمة السودان في حدوث تأخيرات في تنفيذ البرنامج المشترك، لا سيما فيما يتعلق بنشر الأفراد والإمدادات. وعلى الرغم من ذلك، تمكنت القوة والفريقان القطريان من تقديم الخدمات للسكان حيثما أمكن وسيستمران في ذلك لأن البرنامج المشترك لا يزال مهماً في المساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لإحلال السلام في أبيي. وفي الختام، أود أن أشكر رئيس البعثة بالنيابة وقائد القوة اللواء بنجامين أولوفيمي سوير وجميع أفراد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والفريقين القطريين على جهودهم الدؤوبة لدعم السلام والأمن في أبيي، ولا سيما في هذه الأوقات الصعبة. وإنني ممتن للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لتعاونها الوثيق المستمر بشأن إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة ودعم ولايتها، على الرغم من البيئة الصعبة. وأود أيضاً أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم المستمر لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أشكر السيد لاكروا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة تيتيه.

**السيدة تيتيه (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر الأعضاء على إتاحة الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على التقدم المحرز في تنفيذ القرار 2046 (2012)، الذي يتصل بالمسائل الثنائية المعقدة بين السودان وجنوب السودان والحالة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. كما أنني ممتنة جداً لزميلي وكيل الأمين العام للاكروا على المسائل الحاسمة التي أبرزها في إحاطته.

إن النزاع غير المسبوق الذي اندلع في السودان في 15 نيسان/ أبريل بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع يدخل الآن

السودان، واقتُرحت أن يكون الوضع النهائي لأبيي جزءاً من إطار أوسع للمفاوضات السياسية التي تعالج النزاع السوداني. وكررت اللجنة أيضاً تأكيد التزامها بتنفيذ اقتراح فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بشأن الوضع النهائي لأبيي. ولكن حيث أن اقتراح فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ لم تقبله السلطات السودانية ولم يؤيده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فإن تحقيق أي تقدم بشأن الوضع النهائي لأبيي سيتطلب، كما أكدت لأعضاء اللجنة، قراراً من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لتوضيح ما إذا كان الاتحاد الأفريقي قد اعتمد بالفعل توصيات فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

وبالإضافة إلى الشكوك التي نكتنف الوضع النهائي لأبيي، يشعر سكان أبيي بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في أعقاب استمرار العنف ودورة الهجمات الانتقامية بين قبيلتي دينكا تويج ودينكا نفوك في سياق الصراع على امتلاك الأراضي والمراكز المدرة للدخل في آيت وأفوك وأتوني. وأدى العنف إلى نزوح بعض أفراد قبيلة نفوك من قرأهم الواقعة على طول الحدود مع ولاية واراب وأسفر عن تدمير الممتلكات وسبل العيش وخسائر في الأرواح على كلا الجانبين. وثمة مؤشرات على أن التوترات قد تستمر، حيث أن شكاوى القبيلتين بشأن تلك المناطق لا تزال من دون حل. وفي الوقت نفسه، أعرب الرئيس المشارك من جنوب السودان للجنة الرقابة المشتركة في أبيي عن خيبة أمله إزاء عدم التزام القبائل بالقرارات التي توصل إليها الرئيس كير خلال زيارته إلى واراب في آذار/مارس من هذا العام. وفي هذا الصدد، سأواصل اتصالاتي مع ممثلين من أبيي وحكومة جنوب السودان للدعوة إلى نقادي العنف وخطاب الكراهية، مع تشجيع المصالحة المجتمعية.

وعلى الجبهة الإنسانية، أدى النزاع في السودان، مقترناً بالعنف بين قبيلتي نفوك وتويج، إلى تفاقم الحالة الإنسانية الصعبة في أبيي. ويرهق تدفق النازحين، الذين لا يزالون يصلون يومياً، المجتمعات المضيفة، حيث أدى إلى زيادة الضغط على الإمدادات الغذائية المحدودة أصلاً وارتفاع أسعار السوق في أبيي. وتوقع الاشتباكات

السودان اجتماعاً تشاورياً مع الأطراف في اتفاق السلام يومي 24 و 25 تشرين الأول/أكتوبر لتقييم تنفيذه والتشاور مع الأطراف بشأن مفاوضات السلام بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية. ودُعيت قوات الدعم السريع لكنها لم تشارك في المشاورات. ودعا المشاركون إلى وقف فوري للأعمال القتالية في السودان وحثوا الأطراف المتحاربة على حل الأزمة سلمياً. وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت مجموعة من الموقعين على اتفاق جوبا للسلام بيان متابعة، أدانت فيه انتهاكات قوات الدعم السريع وشددت على الدفاع المشروع للقوات المسلحة السودانية عن البلد. غير أن حركة العدل والمساواة وفصيل جيش تحرير السودان نأتا بنفسيهما فيما بعد عن هذا البيان. وذكر المستشار الرئاسي للشؤون الأمنية، توت غاتلوك، أن الرئيس كير قد وجه جميع المؤسسات ذات الصلة لتمهيد الطريق لمحادثات سلام محتملة بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية.

ومع اندلاع النزاع في السودان، فإن الظروف غير مواتية لإجراء محادثات بشأن الوضع النهائي لأبيي. في الواقع، وكما ذكر وكيل الأمين العام لأكروا، فإن التقدم الذي أحرز لم يكن للأسف شيئاً يمكننا البناء عليه. ولم يعرب القادة الرئيسيون في السودان وفي جنوب السودان عن رغبتهم في الانخراط في هذه المواضيع. ومع الهجوم العسكري لقوات الدعم السريع في غرب كردفان، فإنها تقترب من أبيي ومن السيطرة على أجزاء من الحدود مع جنوب السودان. في السابق، كان الفريق أول حميدتي بالفعل رئيساً للجنة أبيي في السودان وكان يعمل مع الأمم المتحدة ونظرائه في جنوب السودان بشأن وضع أبيي. ومع ذلك، أعرب ممثلو مجتمعات أبيي، الذين يدركون تماماً الآثار السلبية للنزاع السوداني على احتمالات استئناف المحادثات بشأن أبيي، عن أهمية إبقاء مسألة أبيي مدرجة في جداول أعمال الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وعلى وجه التحديد في مجلسي الأمن التابعين لكل منهما.

وقد اجتمعت معي اللجنة الرفيعة المستوى لأبيي في جنوب السودان، برئاسة الوزير دينغ ألور كول، في أديس أبابا في 4 تشرين الأول/أكتوبر، بالإضافة إلى أعضاء لجنة أبيي في جنوب

السودان، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتبع استراتيجية سياسية شاملة للتعامل بصورة متزامنة مع النزاع في السودان وفي جنوب كردفان والنيل الأزرق ولتتمهيد الطريق لإجراء محادثات بشأن الوضع النهائي لأبيي.

وسواصل مكثبي العمل مع سلطات البلدين وأصحاب المصلحة المعنيين في السودان وجنوب السودان، بالإضافة إلى الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للدعوة إلى عملية شاملة تعالج جميع النزاعات وتتماشى مع القرار 2046 (2012)، مع إيلاء الاهتمام الواجب لأبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أشكر السيدة تيتيه على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر وكيل الأمين العام لأكروا والمبعوثة الخاصة تيتيه على عرض التقدم الذي أحرزته قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في تنفيذ ولايتها وعلى معلوماتها المستكملة بشأن أبيي. وتقدر الولايات المتحدة أيما تقدير الجهود الدؤوبة التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة لتنفيذ المهام الموكلة إليها لحماية المدنيين وتيسير إيصال المعونة الإنسانية طوال فترة إعادة تشكيل قواتها وفي مواجهة تحديات غير مسبوقة.

وأود أن أبدأ بالتأكيد على قلق الولايات المتحدة إزاء استمرار وجود جماعات مسلحة من جنوب السودان والسودان في أبيي. فهذه القوات تمثل عاملاً مزعجاً لاستقرار المدنيين في أبيي وتهدد وضع أبيي كمنطقة منزوعة السلاح. فحفظه السلام التابعون لقوة الأمم المتحدة الأمنية هم القوة الوحيدة التي ينبغي أن تعمل في أبيي. وندعو كل الجماعات المسلحة إلى مغادرة المنطقة ونحث حكومتي السودان وجنوب السودان على إصدار تعليمات لقواتهما بإخلاء أبيي.

إن سلامة وأمن حفظة السلام تكتسي أهمية قصوى. ويساورنا القلق إزاء تعرض حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة الأمنية

بين قبيلتي تويج ونفوك والأنشطة الزراعية في جنوب أبيي، مما سيكون له المزيد من التداعيات على الحالة الإنسانية.

إذ أتحول الآن إلى منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، فقد أدى النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى تفاقم الحالة الأمنية المتوترة بالفعل والظروف الإنسانية القاسية في هاتين المنطقتين. كما أشعل من جديد النزاع بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، بقيادة عبد العزيز الحلو، والذي كان مجمداً خلال السنوات القليلة الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جنوب كردفان والنيل الأزرق تشهدان أيضاً اشتباكات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال وقوات الدعم السريع. واستولت الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال على عدة قواعد للقوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان، لا سيما في المنطقة الواقعة إلى الجنوب الشرقي من كادقلي في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، في حين سيطرت في النيل الأزرق على عدة قرى في محلية الكرمك. وردت القوات المسلحة السودانية على الهجوم العسكري الذي شنته الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال بشن غارات جوية على مواقعها في محليتي دلنج وكادقلي. وادعت الحركة المسلحة أن تلك العمليات العسكرية كانت ضرورية لحماية السكان المدنيين من انعدام الأمن الناجم عن النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

وفي محاولة لتفادي فتح جبهة ثانية بالإضافة إلى النزاع مع قوات الدعم السريع، طلب الفريق أول البرهان وساطة الرئيس كير لوقف القتال. وعلى حد علمنا، لم يسفر ذلك حتى الآن عن نتيجة إيجابية. وفي غضون ذلك، تواصل الحالة الأمنية في جنوب كردفان والنيل الأزرق تدهورها جراء الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في هاتين المنطقتين. ولا يمكن معالجة النزاع في هاتين المنطقتين من دون إجراء مفاوضات بشأن وضعهما النهائي. ويتطلب ذلك وقفاً دائماً لإطلاق النار وعملية سياسية لإنهاء النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. ولكن نظراً لتعدد النزاعات في

التصرف بعزم للسماح بالوصول إلى مطار أتوني وإنشاء دائرة شرطة أبيي وتيسير نشر ثلاث وحدات شرطة مشكلة.

ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل مع حكومتي السودان وجنوب السودان وشعوب المنطقة وزملاننا أعضاء المجلس والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين والإقليميين الآخرين لتعزيز السلام والأمن والازدهار في المنطقة.

**السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلت بالفرنسية):** أشكر السيد لاكروا والسيدة تيتيه على إحاطتهما وأرحب بحضور ممثلي السودان وجنوب السودان في جلسة هذا الصباح. ومن جانبي، سأشدد على أربع نقاط.

أولا وقبل كل شيء، إن عمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ضروري لحماية المدنيين والحفاظ على الظروف لتسوية النزاع. ونرحب بجميع الجهود المبذولة لتخفيف حدة التوترات بين القبائل في المنطقة، بما فيها تلك التي يبسرهما جنوب السودان. وندعو السودان وجنوب السودان إلى احترام نزع السلاح من أبيي.

ثانيا، إن النزاع الذي طال أمده في السودان يؤثر بشكل متزايد على أبيي وقوة الأمم المتحدة الأمنية هناك. وكما سبقت الإشارة إليه، فإن النزاع أدى الآن إلى تجميد الحوار السياسي بين البلدين الذي كان قد استؤنف. كما أدى إلى تدفق اللاجئين وأدى إلى تعقيد تناوب أفراد حفظ السلام ومعداتهم، كما أنه يعوق تقديم الدعم للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وفي هذا السياق، فإن ثمة حاجة ملحة إلى وضع حد للقتال وإبصال المعونة الإنسانية إلى السودان. وندعو أعمال العنف الواسعة النطاق ضد المدنيين، بما فيها تلك التي تُرتكب في دارفور على أساس عرقي. وندعو إلى وضع حد للتصعيد المستمر في الفاشر وشمال دارفور. ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية.

وللتغلب على المأزق، يجب على جميع الأطراف أن تغتنم الفرصة التي يتيحها استئناف محادثات جدة، التي تشرك الآن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي في الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة. وبعد ذلك، سيأتي

للهجوم في حادثين منفصلين في آب/أغسطس. ففي 10 آب/أغسطس، أطلقت عناصر يشتبه في انتمائها إلى فصيل الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال بقيادة عبد العزيز الحلو النار على طائرة هليكوبتر تابعة للقوة نقل جنودا. وفي 28 آب/أغسطس، أصيب ثلاثة من حفظة السلام لدى عودتهم من دورية في هجوم شنه مسلحو الدينكا تويج. ونددين تلك الهجمات وندعو السلطات المختصة إلى التحقيق فيها ومحاسبة مرتكبيها.

وبالإضافة إلى الهجمات على حفظة السلام، لا تزال قوة الأمم المتحدة الأمنية والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها هدفا لحملات تضليل. وعلى مدى العامين الماضيين، لم يتسن إعادة إنشاء الآلية المشتركة في فوك مشار بسبب التقارير الكاذبة التي تعيد بأن الآلية ستعلن الوضع النهائي للحدود. وقوة الأمم المتحدة الأمنية مكلفة بدعم الآلية المشتركة، وقد حث مجلس الأمن مرارا حكومتي السودان وجنوب السودان على دعم القوة، بما في ذلك عن طريق تيسير التشغيل السلس لجميع مواقع أفرقة الآلية المشتركة. ونشجع بقوة حكومة جنوب السودان على التواصل مع السكان المحليين وتزويدهم بمعلومات دقيقة عن الدور المتفق عليه للآلية المشتركة بما يمكنها من إعادة إنشاء مقرها ومواقع أفرقتها. وبالمثل، نحث أطراف النزاع في السودان على كفالة بيئة آمنة لجميع أفراد الآلية وقوة الأمم المتحدة الأمنية بتوفير ممر آمن للقوة والآلية وتيسير إعادة الإمداد بصورة كاملة وأمنة وكفالة حرية تنقل أفراد الآلية في كادقلي وموقعي الفريقيين.

وعلى صعيد إيجابي، سعدنا بعلما أن العنف بين قبيلتي دينكا نقوك ودينكا تويج قد انخفض خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز السلام. ونحث بقوة حكومة جنوب السودان، بدعم من قوة الأمم المتحدة الأمنية، على تشجيع تحسين العلاقات بين القبيلتين وتعزيز بيئة متماسكة يمكن لسكان العيش في ظلها في سلام وأمن.

أخيرا، إذا كان السودان وجنوب السودان يرغبان في رؤية استقرار وسلام حقيقيين داخل المنطقة الحدودية المتنازع عليها، فعليهما

ونشيد بقوة الأمم المتحدة على تحسين نظمها للإنذار المبكر لتعزيز الاستجابات. ومن الضروري أن تكفل جميع جهود التماسك الاجتماعي وبناء السلام المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والشباب والمجتمع المدني.

ثانياً، إن الحالة الأمنية الهشة تبعث على القلق، مع استمرار العنف القبلي الذي يؤدي إلى هجمات ضد أفراد الأمم المتحدة. وندين بشدة الهجمات وندعو إلى إجراء تحقيقات كاملة. يؤدي وجود قوة الأمم المتحدة في أبيي دوراً هاماً في منع المزيد من تصعيد العنف. ومع ذلك، أدى القتال في جنوب كردفان إلى فرض قيود على الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وأعاقت حرية تنقل أفراد قوة الأمم المتحدة. ونحث جميع الأطراف على احترام اتفاق مركز القوات والسماح للبعثة بتنفيذ ولايتها بأمان. وعلى السودان وجنوب السودان أيضاً احترام اتفاق عام 2011 وسحب قواتهما العسكرية وقوات الشرطة من المنطقة منزوعة السلاح.

إن ما بدأ من تعاون في مؤتمر ممرات الترحال الرعوي إيجابي وينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية.

ثالثاً، يجب أن تظل حماية المدنيين أولوية. وقد يسرت قوة الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية إلى ما يقرب من ربع مليون فرد من الضعفاء والمشردين. لقد أدى النزاع في السودان إلى زيادة الضغوط على الحالة الإنسانية حيث يوجد أكثر من 9 000 لاجئ. ونشدد على ضرورة استمرار تقديم المساعدة الإنسانية للمحتاجين.

وبما أن هذه الجلسة تمثل آخر خطاب لألبانيا بشأن مسألة أبيي في مجلس الأمن، فإننا نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن أسفنا لتوقف التقدم في دفع العملية السياسية قدماً وتحقيق حل دائم مقبول من الطرفين لمنطقة أبيي. ولئن كان النزاع في السودان قد عقد الأمور وأعاقت التقدم، فإن ذلك ينبغي ألا يعوق تطلعات أهل أبيي إلى تسوية سلمية.

ونتطلع إلى العمل مع المجلس لتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمدة عام واحد.

الوقت لإجراء مفاوضات سياسية لحل الأزمة. وسنتابع الحالة عن كثب لضمان عدم تخلف الشعب السوداني وتطلعاته الديمقراطية عن الركب. وأخيراً، نكرر دعماً للمبعوثة الخاصة هانا تيتيه. للأمم المتحدة دور رئيسي توديه في دعم جهود السلام في القرن الأفريقي. ونشجع دول المنطقة على الحفاظ على حيادها فيما يتعلق بالنزاع في السودان، وهو أمر أساسي، بغية تعزيز الحل السياسي للنزاع والحيلولة دون انتشاره إلى المنطقة.

وبعد عام من إبرام اتفاق بريتوريا، ندعو بلدان المنطقة إلى حل خلافاتها من خلال الحوار واحترام مبدأ السلامة الإقليمية، حتى يمكن لشعوبها أن تستفيد من ثمار السلام. ونرحب أيضاً باستئناف الحوار بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير.

**السيد سباسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر وكيل الأمين العام لأكروا والمبعوثة الخاصة تيتيه على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. وأرحب بحضور ممثلي السودان وجنوب السودان في هذه الجلسة.

نعرب عن تقديرنا للاكتمال الوشيك لإعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لتصبح قوة متعددة الجنسيات تابعة للأمم المتحدة. وعملها أساسي في تعزيز الأمن وحماية المدنيين في منطقة أبيي.

واسمحوا لي أن أركز على ثلاثة شواغل رئيسية.

أولاً، كما أبرز تقرير الأمين العام (S/2023/777)، أعاق النزاع في السودان أي تقدم سياسي في تسوية الوضع النهائي لأبيي. وهذا أمر يؤسف له لأن السودان وجنوب السودان قد حققا زخماً، وكان الحوار يسير على الطريق الصحيح. وقد حققت قوة الأمم المتحدة مكاسب كبيرة في تعزيز سيادة القانون في غياب جهاز شرطة أبيي، بيد أن المسؤولية النهائية تقع على عاتق السودان وجنوب السودان. وينبغي للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة أن تواصل المشاركة وبذل جهود الرصد بهدف استئناف المحادثات السياسية.



مشاركة شبكات الشباب في نشر الإنذارات المبكرة تدل على إمكاناتها الجوهرية كعوامل لإحلال السلام.

ونؤيد تأييدا تاما جهود فريقى الأمم المتحدة القطريين في السودان وجنوب السودان لتفعيل برنامج أبيي المشترك، على الرغم من الصعوبات التي صودفت، ولا سيما في شمال أبيي. وتزداد أهمية ذلك مع تعطل الأنشطة الاقتصادية وإمدادات السلع من الشمال. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك السماح بمرور إمدادات الإغاثة الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق وتيسيرها.

ثالثا، تضطلع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بدور أساسي من أجل السلام والأمن في أبيي. ونرحب بالتزامها الرئيسي بحماية المدنيين والمرونة التشغيلية التي تبديها استجابة للظروف المتغيرة في الميدان. ونتطلع إلى قبول أكبر للقوة بفضل الوحدة المتعددة الجنسيات. وبسبب النزاع، تأخرت إعادة تشكيل القوة. ولن تكون القوة قادرة على التنقل وتتسم بالمرونة والاستجابة الكافية في هذا السياق الصعب إلا بالقدرة التشغيلية الكاملة. وفي ذلك الصدد، ندعو السودان وجنوب السودان إلى مواصلة احترام اتفاق مركز القوات. ويشمل ذلك ضمان أن تتمكن قوة الأمم المتحدة والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها من مواصلة التنقل بحرية والعمل في ظروف آمنة ومأمونة.

ونظرا للظروف المتزايدة الصعوبة، نؤكد من جديد دعمنا الكامل لعمل قوة الأمم المتحدة الأمنية والمبعوثة الخاصة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ولا تزال سويسرا ملتزمة بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق السلام والازدهار في أبيي.

**السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر وكيل الأمين العام لأكروا والمبعوثة الخاصة تيتيه على إحاطتهما. وأرحب بمشاركة ممثلي السودان وجنوب السودان في جلستها اليوم.

أود أن أبدأ بالإشادة بالقوة المتعددة الجنسيات التي أعيد تشكيلها حديثا والتابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على إسهامها الكبير في صون السلام والأمن في أبيي.

**السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية):** أود أن أنضم إلى زملائي في شكر وكيل الأمين العام لأكروا والمبعوثة الخاصة تيتيه على إحاطتهما. وأرحب أيضا بحضور ممثلي السودان وجنوب السودان في هذه الجلسة.

كما يشير الأمين العام في تقريره (S/2023/777)، وكما سمعنا من فورنا اليوم، فإن النزاع في السودان له أثر مثير للقلق على الحالة في أبيي. فقد وضع النزاع حدا للزخم البناء نحو حل المنازعات المتصلة بالمنطقة التي كانت سائدة في بداية العام ويزيد من سوء الحالة الإنسانية والأمنية الحرجة بالفعل. ويضاف إلى ذلك الاشتباكات بين قبيلتي دينكا تويج ودينكا نقوك على جانبي الحدود الجنوبية، والتي تصاعدت مرة أخرى في الأسابيع الأخيرة. وكل ذلك يؤثر على تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

ونظرا لخطر زيادة عدم الاستقرار، أود أن أشدد على ثلاث نقاط. أولا، يلزم عمل المزيد لحماية السكان من الحوادث المسلحة وللتخفيف من أثر وصول الفارين من النزاع في السودان والتشريد الناجم عن التوترات القبلية. وفي ذلك الصدد، نهئى قبيلتي المسيرية والدينكا نقوك على مؤتمر ممرات الترحال الرعوي في نونق ونشجعهما على مواصلة ذلك الزخم الإيجابي. وفي غياب دائرة شرطة أبيي، فإن لجان الحماية المجتمعية ولجان الحماية المشتركة ضرورية لتعزيز سيادة القانون والحفاظ على نظام للإنذار المبكر. ونرحب بالدعم الذي تقدمه قوة الأمم المتحدة في ذلك الصدد ونكرر نداءنا إلى السلطات السودانية لتيسير النشر الكامل لقدرة الشرطة المأذون بها. وعلاوة على ذلك، لا يزال وجود قوات الأمن من كلا البلدين وانتشار الأسلحة يثيران قلقنا. يجب أن تظل أبيي منطقة منزوعة السلاح، كما طلب المجلس.

ثانيا، إن تعزيز السلام الشامل للجميع أمر أساسي في الظروف الراهنة. لذلك من المهم مواصلة الاستثمار في مناخ من الثقة وتعزيز التزام مجتمعي شمولي. ونرحب بالدور النشط الذي تضطلع به المرأة، سواء من خلال المنتديات الاستشارية أو لجان السلام المشتركة في منطقة أميت أو كمدافعة عن حقوق الإنسان. وبالمثل، فإن زيادة

نشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا والمبعوثة الخاصة هانا تيتيه على ما قدما من معلومات مستكملة هامة ومتبصرة بشأن الحالة في أبيي وأنشطة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ونرحب بمشاركة ممثلي البلدين الشقيقين السودان وجنوب السودان في هذه الجلسة.

لا يزال وضع منطقة أبيي الذي لم يحسم بعد يشكل مصدر قلق بالغ للأعضاء الأفارقة الثلاثة. وطالما بقي الوضع الراهن، فمن غير المرجح أن يحصل سكان أبيي على مستوى المساعدة الذي يحتاجونه للنماء والازدهار، كأى شعب آخر في العالم.

ونأسف لعدم إحراز أي تقدم في العملية السياسية في أبيي، فيما يرجع أساسا إلى النزاع في السودان. وإدراكا منا لذلك، نكرر نداءنا إلى الأطراف المتحاربة في السودان لوقف الأعمال القتالية وتبني الحوار والدبلوماسية بما يتيح بناء السلام والمصالحة في البلد. إن استئناف الحوار في السودان طريق أكيد لاستئناف العملية السياسية في أبيي، ومن ثم فهو ميسر لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

ويشدد الأعضاء الأفارقة الثلاثة على الدور المركزي للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في دعم كلا البلدين نحو التوصل إلى اتفاق شامل بشأن الوضع النهائي لأبيي. ونرى أن قيادة المنطقة حاسمة الأهمية للتوصل إلى حل مستدام للحالة في أبيي، مع مراعاة تاريخ سكان أبيي والمناطق المحيطة بها وثقافتهم وقيمهم المشتركة.

ما فتئت الاشتباكات القبلية تشكل مصدرا كبيرا لانعدام الأمن في أبيي. وفي حين نرحب بتراجع العنف القبلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نلاحظ أن المواجهات بين القبائل استمرت في الحدوث، على الرغم من كل الجهود المبذولة على أرض الواقع. ويبدو أن انتشار الأسلحة، ولا سيما على المستوى القبلي، يزيد من معدل الوفيات الناجمة عن هذه الاشتباكات.

وتأسف مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة للخسائر في الأرواح نتيجة لهذه النزاعات وتشدد على أهمية تنفيذ برنامج شامل لتحديد الأسلحة

وترحب المملكة المتحدة بجهود الوساطة التي تبذلها حكومة جنوب السودان لمعالجة التوترات بين الدينكا نفوك والدينكا تويج، مع ملاحظة أن الحالة الأمنية في أبيي لا تزال متوترة. ولا تزال الاشتباكات القبلية العنيفة تهدد حياة وسلامة المدنيين وحفظه السلام.

ويساورنا القلق إزاء استمرار تمركز قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في جنوب أبيي. وندعو حكومة جنوب السودان إلى سحب قواتها على الفور، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات لعام 2011.

وكما سمعنا، فإن الحالة الأمنية الهشة في أبيي تتعرض لمزيد من التهديد بسبب النزاع الوحشي غير المبرر تماما الذي تشنه القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في السودان. لقد دخل أكثر من 9 000 مدني نازح إلى أبيي منذ بدء الأعمال العدائية، مما يشكل المزيد من التحديات للوضع الإنساني المتردي بالفعل والتوترات القبلية المعقدة. وقد جعل الإغلاق الفعلي للمجال الجوي السوداني القيام بدوريات جوية أمرا مستحيلا. ومن الأهمية بمكان أن تكون الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها قادرة على مواصلة مجموعة من العمليات من أجل الوفاء بولايتها على نحو كامل.

وندعو الأطراف المتحاربة والجماعات المسلحة في السودان إلى أن تيسر على وجه الاستعجال طرق الإمداد المأمونة لمقر الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وكفالة المرور الآمن وحرية الحركة لجميع موظفي الأمم المتحدة.

لا يمكن إحراز تقدم نحو إنهاء الجمود السياسي بشأن مركز أبيي في المستقبل إلا إذا أوقفت جميع الأطراف في السودان الأعمال القتالية وعادت إلى طاولة المفاوضات بحسن نية. وفي غضون ذلك، نحث كلا من حكومة جنوب السودان والسلطات السودانية على كفالة قدرة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على تنفيذ ولايتها، بما يتماشى مع مسؤوليتها الأساسية كدولتين مضيفتين واتفاقات مركز القوات.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن.

من أهل جنوب السودان من السودان، ولكن لذلك أيضا عواقب على الوضع الإنساني في أبيي، من بين مناطق أخرى.

وإزاء هذه الخلفية، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الانخفاض المنهجي في تمويل المساعدة الإنسانية، ولا سيما آفاق تعبئة الموارد للمساعدة الإنسانية في عامي 2023 و 2024. ومما يؤسف له أن تحديات التمويل تحدث بينما تتضاعف العوامل المسببة للهشاشة، مما يضع أضعف الناس في حالة لا تطاق.

وفي ذلك الصدد، نكرر دعوتنا إلى مجتمع المانحين لزيادة دعمه المالي للمساعدة الإنسانية في أبيي، وعيا بالصلة بين المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام. ومن المهم أن نضاعف جهودنا للتخفيف من معاناة الناس الذين عانوا بالفعل من أزمات متعددة ومتعاقبة على مر السنين.

وفي الختام، تود مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة أن تؤكد من جديد دعمها الثابت للعملية السياسية في أبيي، بغية تحديد الوضع النهائي للمنطقة.

**السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر وكيل الأمين العام لأكروا والمبعوث الخاص تيتيه على إحاطتهما الناقتين. وتقدر اليابان تقرير الأمين العام الأخير (S/2023/777) عن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، الذي يفصل التقدم المحرز والتحديات في أبيي ويسلط الضوء على الأهمية المستمرة لولاية البعثة.

ومع مراعاة الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام والتي أباها مقدا الإحاطتين، أود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية المتعلقة بولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

أولا، تكرر اليابان الإعراب عن قلقها الشديد إزاء الآثار السلبية العديدة للقتال الدائر في السودان على الحالة في أبيي. إن إحراز تقدم سياسي نحو حل الوضع النهائي لأبيي وقضايا الحدود يواجه عراقيل. وتتفاقم الصعوبات التي تعترض تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بسبب تدفق العائدين واللاجئين إلى أبيي، مما

يمكن أن يساعد في مكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة ومنع وقوعها في أيدي المدنيين. ولدى تنفيذ هذه البرامج، نحث على اتباع نهج كلي بغية معالجة الأسباب الجذرية لانتشار الأسلحة في المنطقة.

ويساورنا القلق أيضا إزاء استمرار الهجمات على المدنيين وحفظه السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وتدين مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة بشدة تلك الهجمات وتكرر دعوة الأمين العام للسلطات المعنية إلى التحقيق الفوري في تلك الهجمات ومحاسبة المسؤولين عنها. إن الهجمات على المدنيين غير مقبولة وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان الدولية. وتود مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة أيضا أن تعرب عن قلقها إزاء وجود بعض القوات في مناطق عمليات قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ويساورنا القلق إزاء ذلك التطور بالنظر إلى أن وجودهم يحد من حرية حركة القوة للاضطلاع بولايتها. وفي ذلك الصدد، ندعو الأطراف المعنية إلى سحب قواتها من أجل الحفاظ على وضع أبيي كمنطقة منزوعة السلاح وخالية من الأسلحة، متشيا مع اتفاق عام 2011 بشأن الترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي.

ومن ناحية إيجابية، نرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها حكومة جنوب السودان لوقف العنف في أبيي وولاية واراب من خلال تعزيز تنفيذ اتفاق مؤتمر واو.

ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في تعزيز نظام الإنذار المبكر لمنع نشوب النزاعات على الصعيد المحلي. ويمثل تشغيل تلك الآلية خطوة إلى الأمام في تحسين قدرة القوة على منع نشوب النزاعات والتأهب لها، الأمر الذي يمكن أن يسهم في الحد من الوفيات. وفي ذلك المسعى، نشجع القوة على مواصلة نهجها القائم على الشمولية وتعزيز تعاونها مع لجان حماية المجتمعات المحلية والشباب والنساء، من بين مجموعات أخرى، لتعزيز جمع المعلومات والاستجابة المبكرة.

وبروح التضامن الأفريقي وكلفتة إنسانية عظيمة، فتح جنوب السودان حدوده من دون قيد أو شرط للسماح بتدفق العائدين واللاجئين

حكومتي السودان وجنوب السودان على تقديم دعم حيوي للبعثة للاضطلاع بعملها. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق إزاء استمرار وجود قوات أمن من السودان وجنوب السودان في أبيي، الأمر الذي ينتهك مركز المنطقة كمنطقة منزوعة السلاح. ويجب احترام اتفاقات عام 2011 احتراماً كاملاً. وندعو إلى احترام الهياكل الأساسية المدنية، حيث أن عدم القيام بذلك يؤثر سلباً على المجتمعات المحلية وعلى عمل البعثة.

لا يزال النزاع في السودان، الذي اندلع في آذار/مارس، يؤثر سلباً على سكانه المدنيين ويتمثل أحد هذه الآثار السلبية في نزوح آلاف الأشخاص المتضررين من العنف. وحتى الآن، أدى النزاع إلى زيادة عدد الذين يحتاجون للمساعدة إلى 25 مليون شخص، من بينهم 14 مليون طفل. وتثير تقارير الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان، التي تتضمن معلومات مفصلة عن استعباد النساء والفتيات اللاتي يُختطفن ويحتجزن في ظروف مهينة لا إنسانية، القلق وندين هذه الأعمال. وندعو إلى الإفراج الفوري عنهن ونطالب بتقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة.

إن انعدام الأمن الغذائي، الذي يؤثر على 31 في المائة من السكان، يؤدي إلى تفاقم الحالة في المنطقة. ونود أن نذكر بالالتزامات التي أرساها القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولا غنى اليوم، أكثر من أي وقت مضى، عن تقديم المساعدة الإنسانية وحماية من يقدمونها. وفي هذا الصدد، نقدر الجهود التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة في مساعدة النازحين والوكالات الدولية التي تقدم المعونة في تلك الظروف.

على نحو ما أشار إليه الأمين العام في تقريره (S/2023/777)، فإن آثار النزاع، بما في ذلك الزيادة المحتملة في التوترات القبلية، تعوق التقدم السياسي نحو التسوية السلمية للوضع النهائي لأبيي والمسائل الحدودية. ونؤيد دور الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في التصدي للأزمة ونأمل في إيجاد طريق نحو إجراء حوار بدعم من الأمم المتحدة. ونشجع على توسيع إدماج المرأة ومشاركتها

يعوق تتابؤ حفظة السلام ويعقد اللوجستيات. وفي ضوء ذلك، نواصل متابعة الحالة في السودان عن كثب، وندعو مرة أخرى الأطراف إلى تفعيل وقف فوري ودائم لإطلاق النار ومتابعة عملية سياسية سلمية.

ثانياً، يسرنا أن نرى انخفاضاً في العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير نتيجة للجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة جنوب السودان لمعالجة النزاع بين قبيلتي الدينكا نفوك والدينكا تويج في جنوب أبيي وولاية وارباب في جنوب السودان. ونؤكد من جديد أن هذه الجهود ضرورية لكسر حلقة العنف وبناء السلام والأمن الدائمين. كما ندعو قبيلتي المسيرية ودينكا نفوك إلى البناء على تلك المساعي الإيجابية والعمل من أجل تحقيق التعايش السلمي.

ثالثاً، يساورنا القلق إزاء استمرار وجود قوات أمن من جنوب السودان والسودان في أبيي، مما يشكل انتهاكاً لمركز المنطقة كمنطقة منزوعة السلاح. وندعو سلطات كل من السودان وجنوب السودان إلى معالجة تلك المسألة من دون تأخير. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو الحكومتين إلى الاهتمام بالمسائل التشغيلية المتعلقة ذات الصلة بقوة الأمم المتحدة الأمنية، مثل حرية تنقل جميع موظفي الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وأفراد القوة، فضلاً عن جميع موظفي الأمم المتحدة الوطنيين. ومن الأهمية بمكان أيضاً نشر وحدات الشرطة المشكلة الثلاث وأفراد الشرطة المنتدبين.

ختاماً، تود اليابان أن تشكر جميع أفراد قوة الأمم المتحدة في أبيي على خدمتهم في حماية المدنيين وتخفيف حدة العنف في بيئة مليئة بالتحديات، ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لجهود الأمم المتحدة في المنطقة. ونعرب عن استعدادنا للعمل بشكل بناء من أجل تجديد الولاية.

**السيد بريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** أشكر وكيل الأمين العام لأكروا والمبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي تيتيه على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. كما أنه بحضور ممثلي السودان وجنوب السودان.

تسلط إكوادور الضوء على الجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للوفاء بولايتها في ظل ظروف معقدة وتحث

في معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك، ومنها أمن الحدود والتنقل الرعوي. ونذكر بضرورة التركيز على حماية التقدم المحرز بشأن أبيي والعمل نحو استئناف الحوار فور تهيئة الظروف المناسبة لذلك، مما يقتضي كذلك تعاوناً وثيقاً بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية كالاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ثانياً، لا بد أن تقترن جهود خفض التوترات بين المجتمعات مع تحسين سبل العيش لبيسط الأمن والاستقرار على المدى البعيد في منطقة أبيي، إذ أثمرت الجهود الأخيرة في خفض مستويات العنف والاشتباكات بين المجتمعات. إلا أننا ننوه بأن دوامة العنف والاشتباكات بين المجتمعات لا تزال مستمرة. ويدين بلدي، في هذا السياق، عمليات قتل المدنيين وكذلك أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. إن هذه التحديات تتطلب استمرار جهود تعزيز قدرات لجان الحماية المجتمعية ولجان الحماية المشتركة على تحديد مؤشرات الإنذار المبكر لأهمية ذلك في تعزيز سيادة القانون في أبيي. ولا بد أيضاً من معالجة مخاوف الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس من خلال مكتب الشؤون الجنسانية التابع لقوة الأمم المتحدة الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، نشجع البعثة على مواصلة تعزيز الحوار والتعايش السلمي بين المجتمعات من خلال التواصل مع القادة التقليديين والسلطات المحلية والشباب والنساء لنزع فتيل التوترات والتصدي للتعصب وحشد الدعم من أجل السلام، وذلك تماشياً مع القرار 2686 (2023).

ثالثاً، من المهم أن تواصل منظومة الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها الحيوي في تنسيق جهود السلام والأنشطة الإنسانية في منطقة أبيي. ونرى أن الجهود التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات تستحق الثناء، لا سيما من ناحية تسهيل المساعدات الإنسانية. وفي هذا السياق، تدين دولة الإمارات العربية المتحدة جميع الهجمات التي تستهدف قوات حفظ السلام وتلك التي تمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ونشجع القوة على مواصلة تنفيذ المشاريع سريعة الأثر لدعم المجتمعات المحلية في جميع أنحاء المنطقة.

بصورة كاملة ومتساوية وهادفة في جميع المجالات الاجتماعية كخطوة أساسية نحو تحقيق السلام المستدام والتنمية الشاملة. ويساورنا القلق إزاء الهجمات التي تستهدف المدنيين وحفظه السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة الأمنية. فسلامتهم أمر بالغ الأهمية، وتدعم إكوادور الدور الذي يؤديه في الجهود الرامية إلى إجراء حوار وعملهم في إدارة المساعدة الإنسانية.

منذ عام 2005، خدم ما مجموعه 151 إكوادوريا بصفة مراقبين عسكريين وموظفين في البعثات في أبيي والسودان وجنوب السودان، ونأمل أن نواصل تعزيز ذلك الوجود في المنطقة. ونعيد اليوم التأكيد أكثر من أي وقت مضى على ضرورة إسكات الأسلحة والتحرك نحو إيجاد حل نهائي.

**السيدة العوضي (الإمارات العربية المتحدة):** أود بداية أن أتوجه بالشكر لوكيل الأمين العام لأكروا والمبعوثة الخاصة تيتيه على إحاطتهما الشاملتين. كما أرحب بممثلي السودان وجنوب السودان في هذا الاجتماع.

في ضوء ما تشهده المنطقة من تصاعد في الاضطرابات والتي تهدد بتعقيد الجهود الهادفة إلى إحراز تقدم ملموس في تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي والمسائل المرتبطة بالحدود، أود التركيز على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، في ظل اندلاع العنف في السودان واستمرار التوترات الأمنية والسياسية في جنوب السودان، نرى أن تمكين الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها من أداء عملها يعد ضرورة قصوى، الأمر الذي يستوجب حماية موظفيها لمواصلة عملهم الهام، خاصة في ظل ما ورد في تقرير الأمين العام بشأن الثغرات الأمنية على طول المنطقة الحدودية، والتي لا تتماشى مع اتفاق 20 تموز/يونيه 2011 بشأن إبقاء منطقة أبيي منزوعة السلاح. كما نرى أهمية استمرار تنسيق العمل وتبادل المعلومات بين قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتعزيز الجهود

ختاماً، وفي سياق المفاوضات المقبلة بشأن ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، فإننا نتطلع إلى إجراء مناقشات بناءً مع زملائنا أعضاء المجلس. وتؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة التزامها بدعم كافة جهود السلام والاستقرار في منطقة أبيي.

**السيد فرانسوا دانيز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر وكيل الأمين العام لأكروا والمبعوثة الخاصة تيتيه على إحاطتيهما الشاملتين. وأرحب أيضاً بتمثلي السودان وجنوب السودان في هذه الجلسة.

لا يزال القتال في السودان يؤثر على حياة سكان أبيي. وقد أدت المخاوف الأمنية الملحة التي أثارها ما يقرب من ستة أشهر من النزاع المسلح إلى أن تُنحى جانباً المباحثات التي يمكن أن تساعد الطرفين على إيجاد أرضية مشتركة بشأن قضايا الحدود. وقد أدى عدم وجود تطورات ثنائية ملموسة منذ نيسان/أبريل إلى قطع الزخم الإيجابي الذي تم بناؤه في السنوات السابقة وبدد الآمال في التوصل إلى حل للوضع النهائي لأبيي على المدى القصير. ومن الآثار الأخرى للنزاع الذي طال أمده في السودان خطر تزايد التوترات القبلية في أبيي. ونرحب بمساعي قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لتعزيز نظام الإنذار المبكر على نطاق البعثة، ونشيد بإدماج البعثة الفعال لمدخلات لجان حماية المجتمعات المحلية.

لقد ظل السياق الأمني في أبيي غير مستقر على الرغم من انخفاض حدة القتال بين القبائل. لذلك تحتاج القوة الأمنية المؤقتة إلى كل دعمنا لتنفيذ ولاية لا تزال أساسية لشعب أبيي.

**السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):** نشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لأكروا والسيدة تيتيه، المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. كما أرحب بمشاركة ممثلي السودان وجنوب السودان في هذه الجلسة.

وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2023/777)، لم يحرز أي تقدم سياسي في عملية السلام في أبيي في الأشهر القليلة الماضية. ومع ذلك، وفي ظل الظروف الحالية، هناك أسباب تجريبية لا ينبغي أن تقودنا إلى توقع المزيد. إن السودان يخوض غمار نزاع مسلح مكثف اجتاح منطقة العاصمة وأجزاء من دارفور، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية وخيمة على المنطقة بأسرها. ويواجه جنوب السودان تحديات خطيرة من حيث الوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، واستكمال الفترة الانتقالية،

وتؤيد البرازيل تأييداً تاماً جهود القوة الأمنية المؤقتة لتعزيز مبادرات السلام مثل العملية الجارية بين الدينكا نفوك والدينكا تويج. ونشيد بمساهمة جنوب السودان في معالجة النزاع بين القبيلتين ونأمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة الحد من العنف. ونقرّ بأن مؤتمر ممرات الترحال الرعوي الذي عقد في حزيران/يونيه قدم دروساً أساسية للتعايش السلمي. وقد أظهر زعماء من قبيلتي المسيرية والدينكا نفوك علامات مشجعة على الحوار البناء. ونردد نداء الأمين العام لضمان المشاركة المجدية للمرأة في جهود السلام هذه.

لم يتحقق بعد الوقف الكامل لعسكرة أبيي. ولا تزال قوات الأمن من كلا البلدين معبأة في المنطقة، منتهكة بذلك اتفاق عام 2011 بشأن الترتيبات المؤقتة وتعرض التعايش السلمي للقبائل المحلية

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لأكروا والمبعوثة الخاصة تيتيه على إحاطتهما. ونرحب أيضاً بحضور ممثلي السودان وجنوب السودان في هذه الجلسة.

تستحق الحالة في منطقة أبيي اهتمامنا المستمر. ويساورنا القلق إزاء الشلل الحالي بشأن التوصل إلى تسوية دائمة لأبيي، كما أن الأعمال القتالية الجارية في السودان تؤثر أيضاً على تلك الجهود. ونشجع السودان وجنوب السودان بقوة على البناء على المباحثات السابقة التي جرت في الخرطوم وجوبا وإحياء المزيد من المناقشات حول الوضع النهائي لأبيي بمجرد أن يحين الوقت المناسب. ولا تزال مالطة ثابتة في تأييدها التوصل إلى حل دائم مقبول من الطرفين، وتدعو كلا الجانبين إلى سحب قواتهما الأمنية. ويشكل استمرار الاحتلال العسكري للمدارس والمراكز المجتمعية تهديداً لتعليم الأطفال ويعوق عمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. كما نكرر التأكيد على ضرورة إنشاء دائرة شرطة أبيي إلى أن يتفق الطرفان على الوضع النهائي لأبيي. وتؤيد مالطة جميع المساعي الرامية إلى إنهاء العنف في منطقة أبيي، ولا سيما على مستوى القاعدة الشعبية، وترحب بالمحادثات القبلية التي جرت مؤخراً. ونشيد بمشاركة المرأة في هياكل الإنذار المبكر وإدارة النزاعات، وكذلك في الإدارة المحلية، بما في ذلك تعيين امرأتين في منصبين وزاريين. وندعم قوة الأمم المتحدة الأمنية في تواصلها مع القبائل ونرحب بالبرامج المصممة لمكافحة الحرمان من الحقوق وإشراك الشباب في النزاعات وتجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة.

وتشهد المنطقة احتياجات إنسانية متزايدة لعدد 220 000 شخص، منهم 8 000 لاجئ من العنف في السودان. وهناك صعوبة في إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية الأولية. والزيادات في أعداد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وفي حالات الملاريا والحصبة بين النازحين لا تؤدي إلا إلى زيادة تسليط الضوء على خطورة الحالة. كما أننا نشعر بقلق متزايد إزاء تزايد خطر تجنيد الأطفال أو استخدامهم في النزاعات المسلحة. وما زلنا ندعم القوة الأمنية المؤقتة في توعية

وإجراء أول انتخابات عامة على الإطلاق المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2024. ويواجه كلا البلدين نقصاً حاداً من حيث الموارد المالية، فضلاً عن التعامل مع الابتزاز السياسي والتدخل الخارجي، بما في ذلك من خلال فرض تدابير انفرادية غير مشروعة.

وفي الوقت نفسه، لم تحدث تطورات سلبية كبيرة في الحالة في أبيي في الأشهر الأخيرة. وعلى الرغم من وقوع حوادث عنف طائفي من حين لآخر، ظلت الحالة في المنطقة مستقرة عموماً. ونرحب بالنهج المسؤول الذي اتخذته كلتا الدولتين فيما يتعلق بأبيي. ونشيد بالخطوات التي اتخذها جنوب السودان للترحيب باللاجئين السودانيين والعائدين من جنوب السودان. كما نعتزف بجهود جوبا لتعزيز المصالحة بين القبائل في أبيي والانخفاض الكبير في الأشهر الأخيرة في عدد الاشتباكات بين قبائل المسيرية والدينكا نفوك والدينكا تويج. غير أننا نشعر بالقلق إزاء اندلاع العنف بين قبائل النوير. وما زلنا نؤمن بضرورة أن يعمل الطرفان معاً في المسائل المتعلقة بأبيي. إن القيام بأي محاولات انفرادية لتغيير وضع المنطقة المتنازع عليها في انتهاك للإطار القانوني الدولي القائم والاتفاقات التي وقعتها الدولتان أمر غير مقبول. وفي ذلك الصدد، نعلق أهمية على وفاء البلدين بالتزامهما بالحفاظ على مركز أبيي كمنطقة منزوعة السلاح.

وإزاء تلك الخلفية، تظل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أهم عامل في ضمان الاستقرار. ونرحب بالدور الذي يؤديه ذوو الخوذ الزرق في حل المشاكل الأمنية المستمرة، والحفاظ على القانون والنظام، وتعزيز العلاقات بين المجتمعات المحلية. ويساورنا القلق إزاء المسائل المتعلقة بعمل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، ولا سيما مقرها في كادقلي، وإمكانية تشغيل طرق الإمداد وتناوب أفراد القوة الأمنية المؤقتة. وندعو قيادة القوة إلى العمل بشكل أوثق مع سلطات الدولتين لتسوية الحالة. ونعتقد أن استمرار وجود ذوي الخوذ الزرق في المنطقة لا يزال بالغ الأهمية. وفي ذلك الصدد، نؤيد الاقتراح الداعي إلى التمديد التقني لولاية حفظ السلام، بما في ذلك دعم آلية الرصد والميزانية المشتركة، لمدة سنة أخرى.

أولاً، إن الحفاظ على السلام والاستقرار في أبيي أولوية قصوى. فالحالة في السودان مضطربة منذ بعض الوقت، وكان لذلك تأثير على العملية السياسية في المنطقة. ونأمل أن يتوصل السودان إلى وقف لإطلاق النار بأسرع ما يمكن بهدف استئناف الحوار مع جنوب السودان وإعادة إطلاق العملية السياسية في منطقة أبيي. ونقدر وندعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تلك المنطقة وندعو الأطراف المعنية إلى توفير ضمانات أمنية للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وقد أدت الزيادة الأخيرة في عدد العائدين والنازحين في أبيي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في المنطقة. وتقدر الصين العمل الإنساني الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة القطري في الميدان وتدعو المجتمع الدولي، وخاصة المانحين التقليديين، إلى مواصلة تقديم المساعدة بغية منع حدوث أزمة إنسانية أكبر.

ثانياً، إن العلاقات بين القبائل هي مفتاح تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في أبيي. وتلاحظ الصين انخفاض النزاعات العنيفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ونرحب بالجهود التي تبذلها حكومة جنوب السودان للتخفيف من حدة النزاعات القبلية. وفي الوقت نفسه، لا يزال نقص الموارد الإنمائية في أبيي أحد الأسباب الجذرية للنزاع العنيف هناك، حيث تتدخل أعمال عنف قبلية متفرقة بسبب التنافس على وسائل الإنتاج والضروريات اليومية. وتأمل الصين أن تكثف الأمم المتحدة جهودها لبناء السلام في المنطقة وأن تساعد سكان أبيي في تحسين حالتهم. ونشجع القبائل في المنطقة على تنفيذ توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر بشأن فترة الترحال الرعوي بغية تخفيف حدة التوترات وتحقيق التعايش في وئام.

ثالثاً، سينظر المجلس خلال هذا الشهر في تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وتقدر الصين الدور الهام الذي تؤديه القوة الأمنية المؤقتة في الحفاظ على الاستقرار في أبيي وتعزيز العملية السياسية وحل النزاعات القبلية. وتواجه القوة الأمنية المؤقتة صعوبات كبيرة في مجال الدعم اللوجستي منذ بعض الوقت. وتدعو

المحاورين بتلك الانتهاكات وغيرها من الانتهاكات ذات الصلة. وبما أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يؤدي إلى تفاقم حالات العنف المسلح وانعدام الأمن، فإننا نشيد بعمل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في تدمير الأسلحة والذخائر المصادرة، فضلاً عن التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة.

وتشجب مالطة العنف الجنسي والجنساني ضد المرأة، فضلاً عن زواج الأطفال. ويجب الاستمرار في إعطاء الأولوية لحماية النساء والفتيات. ويمثل إنشاء نظام داخلي لمراكز تنسيق قضايا المساواة بين الجنسين مؤخرًا داخل القوة الأمنية المؤقتة، مصحوبًا بإطلاق الشبكة النسائية لشرطة الأمم المتحدة التابعة للقوة، أمراً أساسياً لكفالة استجابة منسقة ومتكاملة لاحتياجات الحماية للمرأة في منطقة أبيي.

ويجب احترام حرية تنقل أفراد القوة الأمنية المؤقتة في جميع الأوقات. وبينما نكرر دعمنا لعملية إعادة التشكيل الجارية للقوة الأمنية لتصبح قوة متعددة الجنسيات، فإننا نتطلع إلى تجديد ولايتها في الأسبوع المقبل.

في الختام، فإن كفالة أن تصبح أبيي منطقة يسودها السلام ويمكن أن تجلب الرخاء والاستقرار لسكانها ينبغي أن تكون في صميم جهودنا. وتواصل مالطة الوقوف إلى جانب سكان أبيي وتدعو إلى تجديد الإرادة لإرساء سلام دائم وهادف في المنطقة.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أشكر وكيل الأمين العام لأكروا والمبعوثة الخاصة تيتيه على إحاطتيهما الشاملتين، وأرحب بممثلي السودان وجنوب السودان في جلسة اليوم.

ثمة توافق في المجتمع الدولي على ضرورة إيجاد تسوية سياسية لمسألة أبيي. والأمر يتطلب جهوداً مشتركة من قبل السودان وجنوب السودان، باهتمام ودعم مجلس الأمن. وفي الوقت الحاضر، تواجه العملية السياسية في أبيي العديد من الصعوبات والتحديات. وفي ذلك الصدد، يجب أن نزيد جهودنا في ثلاثة مجالات.



أفوك بعد انتشارها لمنع المزيد من الهجمات بسبب نزاع بين دينكا نفوك ودينكا تويج والموجودون هم شرطة يبلغ عددهم 60 فردا في منطقة دفرة، وذلك بعلم القوة الأمنية المؤقتة، وهم غير مسلحين. لقد تم تخفيض إغلاق مطار كادقلي لتمكين القوة الأمنية المؤقتة من إعادة إمداد قواتها بحصص الإعاشة والتموين، ومنحت حكومة السودان الإنن للمراقب الوطني الأول بالموافقة على رحلات القوة الأمنية المؤقتة.

ومن جهة أخرى، وفيما يختص بجهود السلام القاعدي، لقد شهدت المنطقة عقد مؤتمر بناء السلام أو بناء الثقة من أجل التعايش السلمي في المسارين الأوسط والشرقي خلال الفترة من 8 إلى 10 تشرين الأول/أكتوبر في بلدة تونج، والذي شارك فيه ممثلون لقبيلتي المسيرية ودينكا نفوك. وتم الاتفاق على الرعي والزراعة السلمية من أجل الرفاه الاقتصادي وتعزيز العلاقات بين المجتمعات المحلية. وتم الإشادة بالدور الذي يلعبه مكتب تنسيق الشؤون المدنية التابع لقوة الأمم المتحدة الأمنية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة كونكورديس الدولية البريطانية، للتوافق على عملية بناء السلام القاعدي بين قبيلتي المسيرية ودينكا نفوك. وتم التوصل في ذلك المؤتمر إلى مقررات لم يذكرها التقرير. أذكر منها على سبيل المثال وقف العمليات الإجرامية بين الطرفين، الالتزام بتنفيذ الاتفاقات المبرمة، ضرورة القبض على المجرمين وتقديمهم للمحاكمة، ترحيل مركز التوقيف والسجن المجتمعي من سوق أميت إلى موقع داخل معسكرات قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لضمان عدم فرار المجرمين، إلغاء الرسوم المفروضة على المسافرين من الطرفين داخل الصندوق. كما جرت مطالبة القوة الأمنية المؤقتة بضرورة حفظ الأمن بوجه أكمل ووقف الاعتداء على القرى وعمليات خطف النساء والأطفال التي تقوم بها العصابات المجرمة، ووقف الاعتداء على رعاة الأبقار في المناطق والطريق الذي يربط ما بين أميت وغولي وأبيي، وإلغاء الرسوم العشوائية المفروضة على الوقود في سوق أميت وعقد المؤتمرات السنوية للمسارات في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، حيث يبدأ دخول الماشية والأبقار في شهر كانون الثاني/يناير، ويعقد مؤتمر الخروج في شهر أيار/مايو، مع مراعاة الأحوال المناخية.

الصين الأمانة العامة إلى تعزيز التعاون مع بلدان المنطقة لاستعادة توفير الإمدادات اللوجستية بانتظام في أقرب وقت ممكن. وندعو حكومتي السودان وجنوب السودان إلى تيسير تنفيذ ولاية القوة الأمنية المؤقتة. والهجمات الأخيرة على طائرة هليكوبتر ووحدات دورية تابعة للقوة الأمنية المؤقتة أثناء أداء واجبها مثيرة للقلق. ويجب على القوة الأمنية أن تبذل قصارى جهدها لتقليل المخاطر التي تهدد سلامة حفظة السلام إلى الحد الأدنى. والصين، بوصفها بلدا مساهما بقوات في القوة الأمنية المؤقتة، ستواصل العمل من أجل السلام والأمن في منطقة أبيي.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل السودان.

**السيد محمد (السودان):** في البداية أتقدم لكم، السيد الرئيس، ولبلدكم الصديق بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الحالي. وأشكر السيد جان - بيير لاکروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام على إحاطته حول تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وكذلك السيدة هانا تيتيه، المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي. وقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام حول المسألة (S/2023/777).

أود في الفصل الأول من بياني أن أرد على بعض الأشياء والملاحظات التي وردت في تقارير بعض الوفود. لقد شهدت الفترة من 20 إلى 23 آذار/مارس عقد مؤتمر السلام الموسمي في منطقة توداج بين قبيلتي المسيرية ودينكا نفوك وذلك للحيلولة دون الاشتباكات أثناء الحركة الموسمية وظل الاتفاق صامدا حتى ذلك التاريخ، ما عدا الهجمات التي يشنها أفراد منسوبون إلى قبيلة النوير والتي تستهدف المسيرية في منطقة لوكي. كما يشكل الصراع بين دينكا تويج ودينكا نفوك مصدرا للقلق داخل الصندوق وخارجه.

صحيح أن الأزمة التي اندلعت في نيسان/أبريل أدت إلى نزوح إلى أبيي، ولكن لم يتم اعتراض عمل الوكالات الإنسانية من قبل السلطات السودانية. كما أنه لا توجد قوات سودانية أمنية في منطقة

في جنيف الذي عُقد خلال أعمال انعقاد الجمعية العامة رقم 78. ولم يعرقل جهود السلام، بدليل مشاركته أيضاً في مفاوضات منبر جدة. بدلا من التوصيف أن النزاع الحالي في السودان يهدد منطقة أبيي، كان على المنظمات الإقليمية أن تتواصل مع الدول الإقليمية التي تغذي النزاع بتمويل المجهود الحربي للدعم السريع، وتم ضبط أعداد من مواطنيها يقائلون إلى جانبها. والسودان في أتم الاستعداد لتقديم ما يدل على ذلك من دلائل.

في ما يتعلق بالتأسيس القانوني، يؤكد السودان مجددا التزامه وتمسكه بالمرجعيات السياسية والقانونية التي تحكم الوضع الحالي في أبيي، ويعتبر وجود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي نفسه أحد مظاهر ونتائج تلك المرجعيات. أهم هذه المرجعيات هي اتفاقية الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لأبيي المبرمة في حزيران/يونيو 2011 واتفاقيات التعاون بين السودان وجنوب السودان. إن هذه المرجعيات تقضي بتنفيذ عدة ترتيبات وإجراءات سياسية وأمنية وإدارية تشمل تكوين الإدارة المشتركة والمجلس التشريعي المشترك وشرطة أبيي المشتركة، ريثما يتم التوافق بين السودان وجنوب السودان على قضايا الحل النهائي في أبيي على نحو متوافق عليه ويتسم بالواقعية والمعقولة في معالجة الوضع بكيفية تحظى بثقة وقبول المكونات الاجتماعية في المنطقة ويضمن لها السلام والوثام الاجتماعي المستدام. ولا يرى السودان بديلا في المرحلة الحالية سوى التقيد والتمسك بهذه المرجعيات وتنفيذ بنودها نصا وروحا.

لقد أعلن السودان مرارا رغبته وقدرته والتزامه بإنشاء تلك الترتيبات المؤقتة من إدارية وشرطية ومجلس تشريعي، ومنتظر من الإخوة في جنوب السودان الالتزام بما تعهدوا به في اتفاقية عام 2011. ونحن كلنا أمل أن يتم كذلك.

أود أن أؤكد على النقاط الثلاث التالية.

في الوقت الذي يؤكد فيه السودان حرصه على المحافظة على السلم والاستقرار والأمن في أبيي، فإننا نشدد على عدم القيام بإجراءات أحادية قد تهدد الاستقرار في نطاق عمل قوة الأمم المتحدة الأمنية

كما تم التواصي على القيام بالتواصل المستمر بين المجتمعات الأهلية ومكوناتها، لغرض تبادل المعلومات بين الأطراف، وزيادة عدد ممرات الطوف إلى ثلاث مرات في اليوم الواحد، ومن وإلى سوق أميت. كما التأكيد على الديات والتعويضات المتعلقة بالمنهوبات والمسروقات من الممتلكات نظرا للعصابات الإجرامية. وتم التواصي على التعاون واحترام الرعاة لأهالي القرى والمزارعين من أجل ضمان استقرار الرعي السلمي.

كما شملت توصيات المؤتمرات المعقودة تقسيم المرحال الأوسط إلى شقين لتسهيل عملية إدارته، على أن تقوم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة بصيانة الطرق داخل منطقة الصندوق، في مناطق أبيي وأغوك وأبيي دينغ وأويل وأبيي - أميت - غولي. وسوف تقام الورش النوعية لرفع القدرات وزيادة توعية لجان المسارات، وكذلك إقامة مؤتمرات لشباب وشابات المسيرية ودينكا نقوك، حيث تقوم القوة الأمنية المؤقتة بفتح خطوط عازلة للنيران في المنطقة، وسوف يتم توزيع الإغاثة الإنسانية على طول المسار الغربي.

إن ما ذكرته بعض الوفود من احتمال تأثر الأوضاع في أبيي جراء النزاع المسلح الحالي سببه قوات الدعم السريع التي تستمر في تلقي الدعم المسلح النوعي من دول في المنطقة وبشكل لا يخفى على الرصد، لا سيما هجماتها الأسبوع الماضي في مناطق بليلة ونيالا التي استهدفت ثكنات القوات المسلحة يعاونها مرتزقة، تم اعتقال خمسة عشر عنصرا من دولة جارة شاركوا في القتال لجانبها. كما تم تمييز عناصر أجنبية أخرى من دول شوهدها في القتال أو اعتقلوا أو تم قتلهم، لا سيما أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية عبرت عن قلقها باختطاف النساء والفتيات واحتجازهن في ظروف أشبه بالعبودية من قبل قوات الدعم السريع، ولم ينسب أي انتهاك للقوات المسلحة.

إن السودان لم يعوق جهود الإغاثة، وذلك بالشهادة التي قدمها السيد غريفيث في تغريدته الأسبوع الماضي، والشهادة التي قدمها مؤتمر تنشيط جهود الوفاء بالتعهدات المقطوعة، في 15 أيار/مايو

المؤقتة، ونشدّد كذلك على ضرورة بقاء أبيي منطقة خالية من مظاهر الوجود المسلح في المنطقة العازلة شمال وجنوب الخط الصفري، وذلك وفقاً للاتفاقيات الموقعة بين البلدين.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب السودان.

**السيدة أدينغ (جنوب السودان) (تكلمت بالإنكليزية):** يغتتم وفد جنوب السودان هذه الفرصة ليهنئكم، السيد الرئيس، على رئاستكم عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ونؤكد لكم تعاوننا الكامل. كما نشكركم على عقد هذه الجلسة ونرحب باعتماد مشروع القرار الأسبوع المقبل لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لمدة 12 شهراً أخرى. كما نشكر الأمين العام، وكذلك المبعوثة الخاصة للقرن الأفريقي على إحاطتها. ونشكرهما كليهما على جهودهما لدعم السلام والاستقرار في أبيي والمنطقة.

إننا نشيد بالدور القيم الذي تضطلع به القوة المؤقتة في الحفاظ على الأمن وتيسير المساعدة الإنسانية في منطقة أبيي، وكذلك في دعم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها على طول الحدود بين جنوب السودان والسودان. ونقدر إسهام وتضحيات القوات الإثيوبية، التي كانت الدولة الوحيدة المساهمة في القوة المؤقتة منذ إنشائها في عام 2011. وكذلك نرحب بإعادة تشكيل القوة المؤقتة لتصبح قوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام، ونعرب عن امتناننا للبلدان الجديدة المساهمة بقوات على التزامها واستعدادها للمشاركة في القوة. ونعيد تأكيد دعمنا وتعاوننا الكاملين مع القوة المؤقتة وقيادتها، ونؤكد للمجلس احترامنا لاتفاق مركز القوات وحرية تنقل أفراد القوة وأصولها وإمكانية وصولهم. وندين أي أعمال عنف أو مضايقة ضد حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة، وندعو إلى مساءلة الجناة وإلى تحقيق العدالة.

ونعيد تأكيد التزامنا بالحل السلمي للنزاع في أبيي، ونكرر قبولنا لاقتراح فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، الذي ينص على إجراء استفتاء لتحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وندعو حكومة السودان إلى إبداء نفس الإرادة السياسية والانخراط بشكل بناء في الحوار والمفاوضات معنا، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والأمم

إن حكومة السودان تؤكد مجدداً التزامها واستعدادها بإنشاء الآليات الإدارية والأمنية المؤقتة المنصوص عليها في اتفاقية 20 حزيران/يونيو 2011 الموقعة بين الطرفين، وتقيدها بترسيم الحدود في المنطقة وعدم التغول على الأراضي والتعدي على الواقع الديموغرافي الموجود في المنطقة حالياً. ونؤكد أنه لا مجال لحل قضية أبيي إلا بالاتفاق بين الدولتين بما يحظى بقبول المكونات الاجتماعية وأصحاب المصلحة.

كما ندعو قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة إلى تنفيذ المشروعات ذات الأثر السريع والتوسع في إنشاء وتنفيذ المزيد من مثل هذه المشروعات التي ستعكس إيجاباً على حياة الناس هناك، لا سيما في مجالات التعليم والصحة ومياه الشرب وحفظ الأمن والنظام. وبما أن منطقة أبيي قد شهدت عودة العديد من المكونات إليها عقب التطورات الأمنية في بعض المدن بالسودان، فإننا ندعو القوة الأمنية المؤقتة، بالتعاون مع الفريق القطري والوكالات المتخصصة، لتقديم المساعدة لهم والوفاء بحاجاتهم الإنسانية.

ومن جهة أخرى، لا تزال قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة حتى تمام التوافق حول قضايا الحل النهائي. إن السودان لن يدخر جهداً في تمكين البعثة من القيام بدورها على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لذلك، نرحب بتوصية السيد الأمين العام بالتجديد لتفويض البعثة وتوصية البعثة ودعمها للآلية المشتركة لمراقبة الحدود والتحقق منها.

ختاماً، أجدد التزام حكومة السودان بتعزيز التعاون مع حكومة جنوب السودان بهدف تعزيز عمل الآلية السياسية والأمنية المشتركة واللجنة الإشرافية المشتركة في أبيي، فضلاً عن الحرص على إنشاء الآليات المشتركة بين البلدين استناداً إلى بنود الاتفاقيات الموقعة بين

المتحدة، للتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة في أقرب وقت ممكن. كما نعيد تأكيد التزامنا بتنفيذ المسائل المعلقة الأخرى بين البلدين، مثل ترسيم الحدود وتعزيز السلام المحلي والمصالحة بين قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية. ونقدر دعم القوة والمجتمع الدولي في تيسير ورصد تلك العمليات، ونحث الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما وبناء الثقة.

ونرحب بتقرير الأمين العام عن القوة المؤقتة (S/2023/777)،

الذي يقدم معلومات بأخر المستجدات عن الحالة في أبيي والتقدم الذي أحرز نحو تحويل القوة المؤقتة إلى قوة لحفظ السلام متعددة الجنسيات تابعة للأمم المتحدة. ونعرب عن تقديرنا لجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص في دعم السلام والاستقرار في أبيي والمنطقة.

رُفِعَت الجلسة الساعة 11/35.

ونعتقد أن منطقة أبيي يمكن أن تكون جسرا للسلام والتعاون بين جنوب السودان والسودان، بدلا من أن تكون مصدرا للنزاع والتوتر. وناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي مواصلة دعم جهودنا لتحقيق تلك الرؤية وضمان حصول القوة على الموارد والقدرات اللازمة للوفاء بولايتها بفعالية وكفاءة. كما نأمل ألا تؤثر الحالة الراهنة في السودان